مهرجان تسويق القرطاسية ينطلق في دمشق ولذوي الشهداء مجاناً

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: هدف المهرجان تخفيف الأعباء عن الأسر وضبط الأسعار في الأسواق الموازية

هزاع لـ«الوطن»: قيمة المواد المتعاقد عليها والمستلمة حتى الآن بلغ ١٠ مليارات ليرة

محمد راكان مصطفى

افتتح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي مهرجان تسويق القرطاسية بالتعاون مع محافظة دمشق وغرفتي تجارة وصناعة دمشق.

واطلع الوزير على توافر المستلزمات المدرسية كافة لجميع المراحل الدراسية بأسعار مناسبة وبجودة عالية.

وبيّن علي أن السورية للتجارة تسعى جاهدةً لتوفير تشكيلة واسعة من القرطاسية والألبسة والحقائب المدرسية قبيل افتتاح العام الدراسي بهدف تخفيف الأعباء عن الأسر بالحد الممكن والقدر المستطاع وضبط الأسعار في الأسواق الموازية من خلال توفير تلك المواد بأسعار أقل من السوق المحلية بشكل ملحوظ.

وأكد أن السورية للتجارة في كل المحافظات تسعى لتوفير المواد على اختلاف أنواعها بصالاتها بأسعار منافسة ضمن الإمكانات المتاحة وخاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية التي تمر بها بلدنا.

ودعا وزير التجارة الداخلية الفعاليات التجارية والصناعية لممارسة دورهم ومسؤوليتهم الاجتماعية والوطنية لتخفيف الأعباء المادية والعمل على تخفيض أسعار سلعهم ومنتجاتهم، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة مبيعاتهم والترويج لمنتجاتهم وإتاحة الفرصة أمام المواطن لشراء جميع حاجياته.

بدوره أشار محافظ دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي إلى أن المهرجان فرصة مهمة ليحصل المواطن على جميع مستلزمات القرطاسية بجودة وأسعار تنافسية منوها بما تقدمه السورية للتجارة من مواد وسلع تلبي احتياجات المواطنين في ظل الأوضاع الراهنة جراء الحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية.

مدير عام السورية للتجارة زياد هزاع أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن افتتاح المهرجان في دمشق يأتي بالتزامن مع افتتاح المدارس واستكمالاً لما تم البدء به في حماة وطرطوس، وذلك عبر ٦ صالات موزعة في العاصمة لتغطية مساحة جغرافية واسعة.

ولفت إلى افتتاح المهرجان اليوم في ريف دمشق في مدينة جرمانا على أن يتم افتتاحه في محافظة حلب وحمص خلال الأيام القليلة القادمة.

هزاع أكد توافر كل المواد اللازمة المدرسية من قرطاسية وألبسة مدرسية، من أصناف جيدة، وبأسعار أقل من الأسواق بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٥ بالمئة.

وأوضح هزاع أن المؤسسة تعاقدت على مستلزمات مدرسية بمليارات الليرات، كاشفاً أن قيمة المواد المتعاقد عليها والمستلمة حتى الآن بلغ ١٠ مليارات ليرة، مؤكداً الإقبال الكبير من قبل المواطنين للشراء من المواد من الصالات في المحافظات.

ونوه هزاع بالتعاون بين المؤسسة واتحاد غرف التجارة لتوزيع المستلزمات المدرسية بشكل مجاني لذوي الشهداء في المحافظة.

الشرق للألبسة الداخلية

عروض لتصدير منتجاتها إلى العراق وسلطنة عمان والأردن

مدير عام الشركة لـ«الوطن»: عدم توافر حوامل الطاقة وتذبذب سعر الصرف انعكس على التكاليف والأسعار

هناء غانم

أكد مدير عام شركة الشرق العامة للألبسة الداخلية المهندس مجد أحمد أن هناك جملة من الصعوبات تعاني منها الشركة تتمثل بقلة العمالة وتهرب جزء منها نتيجة توقف موضوع المكافآت بسبب قرار زيادة الحوافز الأمر الذي انعكس سلباً على أداء العمال إضافة إلى صعوبة تأمين بعض مستلزمات الإنتاج والقطع التبديلية لبعض الآلات والأهم عدم توافر حوامل الطاقة والانقطاع المتكرر للكهرباء وعدم استقرار أسعار مستلزمات الإنتاج، وذلك بسبب تذبذب سعر الصرف ونتيجة ارتفاع الرواتب والأجور الذي رافقه ارتفاع بأسعار الغزول والمازوت وغيرها ما انعكس على ارتفاع التكاليف وارتفاع سعر المنتج.

وعن الوضع الفني لخطوط الإنتاج في الشركة، أشار أحمد إلى أن معظم الآلات في الشركة قديمة، الأمر الذي دفع الشركة لرفد خطوط الإنتاج بالآلات الجديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمعامل وهناك سعي متواصل وجهود تبذل بالتعاون مع وزارة الصناعة والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية لتحديثها وتجديدها بشكل تدريجي، وبالفعل تم تحديث العديد من الآلات العام الماضي ما انعكس إيجاباً على زيادة الطاقة الإنتاجية في الشركة، وخاصة أن أغلبية هذه الآلات تعمل منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

وأشار أحمد إلى أنه تمّ مؤخراً وضع عدد من المقترحات لإيجاد حلول لهذه الصعوبات، منها تحسين جودة المنتج وخفض كلفته، وإنتاج أصناف جديدة حسب الواقع الفعلي الحالي للشركة ورغم الصعوبات إلا أنه أكد سعيهم لتأمين منافذ جديدة في جميع المحافظات. إذ إن الشركة لديها وكالات في جميع المحافظات وإنتاجها يغطي حاجة السوق المحلية وأكثر وأن قيمة مبيعات الشركة جيدة وهي في تحسن مستمر.

وأوضح المدير العام أن هناك صعوبات وتحديات أيضاً تعاني منها الشركة بسبب الحصار الجائر تتمثّل في صعوبة تصدير منتجاتها، ووجود منتجات منافسة في دول أخرى مبيناً أن المنافسة كبيرة بالأسواق نظراً لارتفاع أجور النقل. ورغم ذلك هناك مباحثات مع شركات لتسويق منتجات الشرق إلى سلطنة عمان والأردن والعراق.

ومن الجدير ذكره أن وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار كان قد أكد خلال زيارة تفقدية لشركة الشرق للألبسة الداخلية منذ أيام على أهمية استثمار جميع الطاقات الإنتاجية والفنية لإنتاج أفضل وأجود الألبسة القطنية، من خلال تنويع الإنتاج وإنتاج كل أنواع الألبسة القطنية بعيداً عن النمطية، والتسويق المدروس واستثمار الميزة التنافسية لمنتجات القطن السورية لكونها من المنتجات المرغوبة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. وتم الاطلاع خلال الجولة على كل أقسام وصالات الإنتاج، حيث أكد الوزير ضرورة تخفيض نسب الهدر وإجراء الصيانات الدورية والوقائية بشكل منظم وعدم ترك أي آلة أو خط إنتاجي دون التشغيل بالطاقات المتاحة بما ينعكس إيجاباً على تكاليف المنتج وبالتالي على ربحية الشركة.

ما تأثير استئناف عمل شركات تجميع السيارات في القطع الأجنبي؟

حزوري لـ«الوطن»: سلبي إلا إن كان لتصنيع السيارات الكهربائية

كوسا لـ«الوطن»: من غير المعقول استنزاف القطع الأجنبي على السيارات الفارهة

جلنار العلي

أثارت موافقة اللجنة الاقتصادية على السماح للشركات العاملة بتجميع السيارات باستئناف العمل من جديد، الكثير من الاستغراب حول صحة توقيت إصدار هذا القرار من جهة حاجة البلد للقطع الأجنبي لاستيراد المواد الأساسية فقط وليس لتجميع السيارات، وخاصة أن الحكومة تعمل منذ سنوات على سياسة ترشيد المستوردات، فما مدى واقعية هذه الاعتراضات؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري اعتبر في تصريح لـ«الوطن»، أن القرار يكون إيجابياً في حالة واحدة فقط وهي إذا تم استيراد مكونات السيارات الكهربائية فقط وليس السيارات التقليدية لأن جميع دول العالم اتجهت نحو تصنيع السيارات الكهربائية، مبيناً أن الآثار السلبية للقرار في هذه الحالة ستعادل الآثار الإيجابية لاحقاً من جهة توفير حوامل الطاقة وما إلى ذلك.

وأشار إلى أنه في حال كان هذا القرار مخصصاً للسيارات التقليدية فقط، فإن الآثار السلبية ستكون كبيرة من ناحية استنزاف القطع الأجنبي في الوقت الذي تسأل فيه الحكومة بشكل دائم عن أسباب انخفاض العرض في الأسواق، إضافة إلى الحاجة المستقبلية لحوامل الطاقة بالنسبة لهذه السيارات في ظل الشح الذي تعاني منه البلاد.

الخبير الاقتصادي محمد كوسا، اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن لهذه الموافقة جوانب سلبية وإيجابية في آن واحد، فالإيجابيات تتمثل بأن المستوردين لا يستطيعون في ظل الظروف الحالية استيراد سيارات كاملة وجاهزة وقابلة للعمل، إضافة إلى عدم القدرة على رفد منظومة النقل بآليات حديثة وذات جودة ومتانة عالية، وتعمل بشكل ميسر نظراً لارتفاع أسعارها، لذا فإن الحاجة تفرض وضع أساليب لتجاوز القيود والشروط والمحددات الموضوعة على استيراد السيارات بشكل كامل، والحل الأمثل هنا هو استيراد هذه السيارات على شكل قطع غيار يُسمح باستيرادها لتجميعها في الداخل لتصبح هيكلاً كاملاً، وخاصة أن بعض البنود الجمركية تقول إن قطع الغيار لها إعفاءات معيّنة أو رسوم مخفّضة، فيستغل ذلك المستوردون عادة للتهرب من الرسوم الجمركية المرتفعة، إضافة إلى أن تصنيعها في الداخل من الممكن أن يحقق قيمة مضافة.

من جانب آخر، طرح كوسا عدة تساؤلات من جهة أسعار قطع الغيار المستوردة وتكاليفها ورسومها، وسعرها عند البيع ونسب الأرباح، وكيف سيكون تأثيرها في سعر الصرف؟ متوقعاً أنه في حال كانت الكميات المستوردة بالحدود المقبولة والمعروفة، أو كانت مخصصة لنقل البضائع أو نقل الركاب كالباصات والقلابات والشاحنات والتريكسات، فإنها لن تؤثر سلباً في سعر الصرف، بل إنها ستخدم الحركة الاقتصادية في سورية، أما في حال كانت مخصصة لتصنيع السيارات الفارهة المخصصة للاستعمالات الشخصية على المستوى المحلي، فإن ذلك سيكون تأثيره سلبياً، فمن غير المعقول في ظل الظروف الحالية استنزاف المخزون من القطع الأجنبي على بعض المسائل الرفاهية، وخاصة أن العمل الاقتصادي اليوم يجب أن يتم وفقاً للأولويات.

يذكر أن رئاسة مجلس الوزراء كانت قد أصدرت قراراً في تشرين الثاني من عام ٢٠١٩، أوقفت فيه عملية استيراد جميع المكونات المستخدمة في تجميع السيارات من الشركات المتخصصة في هذا المجال.

إنتاجنا من الزيتون نصف إنتاج العام الماضي

جوهر لـ«الوطن»: شرحنا لرئاسة مجلس الوزراء حول كميات زيت الزيتون المقدر إنتاجها وكفايتها للاستهلاك المحلي فقط فأوقف التصدير

- لم يتم تصدير سوى ٢١ ألف طن من أصل ٤٥ ألف طن فائض
- ارتفاع المادة في الأسواق سببه سحبها من الأسواق والارتفاع العالمي

رامز محفوظ

كشفت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر لـ«الوطن» أن إنتاج سورية من الزيتون لهذا العام يعتبر متوسطاً مقارنة بسنوات سابقة وليس بالسنة الماضية باعتبارها كانت استثنائية من ناحية الإنتاج.

وأضافت: يعتبر أمراً جيداً أن يكون إنتاجنا لهذا العام متوسطاً في ظل التغييرات المناخية وقلة الخدمات التي تقدم لأشجار الزيتون وقلة مستلزمات الإنتاج، مبينة أنه مقارنة مع دول أخرى الخدمات فيها مؤمنة لأشجار الزيتون بشكل كامل وفقط نتيجة للتغيرات المناخية فيها تراجع إنتاجها بنسبة ٣٠ بالمئة فإن إنتاج سورية حتى لو تراجع هذا العام بنسبة ٥٠ بالمئة فإنه ذلك يعتبر أمراً واقعياً في ظل التغييرات المناخية والجفاف وقلة الخدمات ومستلزمات الإنتاج.

وأشارت إلى أن ٥٠ بالمئة من إنتاجنا لهذا العام يقع في المناطق الخارجة عن السيطرة، موضحة أن هذه السنة تعتبر سنة معاومة بالنسبة للمناطق المزروعة بالزيتون في المنطقة الساحلية لذا فإن إنتاجها سيكون منخفضاً جداً في حين أن إنتاج المناطق الأخرى الداخلية يعتبر متوسطاً، أما السنة الماضية فقد كانت سنة معاومة بالنسبة للمناطق المزروعة بالزيتون والواقعة خارج السيطرة لذا كان إنتاجها منخفضاً على عكس المناطق الواقعة تحت السيطرة والتي تركز فيها الإنتاج لذا رأينا أن الإنتاج في هذه المناطق كان وفيراً واستثنائياً.

وبينت بأن إنتاجنا لهذا العام من الزيتون يقدر بحوالي ٣٨٠ ألف طن جزء منه سيستخدم كزيتون مائدة والجزء الأكبر منه سيستخدم للعصر ومن الممكن أن تكون كميات الزيت المنتجة نحو ٤٩ ألف طن زيتون، لافتة إلى أن إجمالي إنتاجنا من زيت الزيتون خلال السنة الماضية في المناطق الخارجة عن السيطرة والمناطق الواقعة تحت السيطرة نحو ١٢٥ ألف طن منها ١٠٠ ألف طن في المناطق الواقعة تحت السيطرة أي إن إنتاجنا لهذا العام نحو نصف إنتاجنا للعام الماضي.

وعن قرار إيقاف تصدير زيت الزيتون بينت مديرة مكتب الزيتون أن وزارة الزراعة رفعت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء يتضمن تقديرات الإنتاج للموسم الحالي أوضحت من خلاله بأن نصف الإنتاج يتركز في المناطق الخارجة عن السيطرة، لافتة إلى أن الإنتاج للموسم الحالي يغطي حاجة السوق المحلية فقط وليس هناك فائض للتصدير ناهيك عن الارتفاع الكبير في أسعار الزيت في السوق المحلية لذا كان من الضروري اتخاذ قرار إيقاف التصدير في ظل تراجع الإنتاج للموسم الحالي.

وأوضحت أن سعر زيت الزيتون هذا العام ارتفع عالمياً نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه من قبل الدول المنتجة الكبرى والاستجرار الكبير للزيتون لذا شهدنا ارتفاعاً بسعره ليس في سورية فقط وإنما في جميع دول العالم التي تتداول الزيتون.

وأفادت جوهر بأن كميات زيت الزيتون التي تم تصديرها بشكل نظامي لغاية نهاية الشهر الماضي تقدر بحوالي ٢١ ألف طن من أصل ٤٥ ألف طن فائض في حين أن الكمية المتبقية من الممكن أن يكون قد تم تخزينها واحتكارها من قبل تجار، مضيفة: ارتفاع سعر المادة في السوق سببه ازدياد سحب المادة من الأسواق الداخلية بشكل كبير مؤخراً فضلاً عن التضخم الحاصل الذي لا يمكن إغفاله.

وأشارت جوهر أن سعر تنكة زيت الزيتون انخفض في السوق حالياً ووصل لحدود ٨٠٠ ألف ليرة سورية لكن مع بداية موسم قطاف الزيتون وبدء إنتاج الزيت لا يمكن الجزم بأن الأسعار ستنخفض أكثر باعتبار أن التكاليف ستكون كبيرة هذا العام منها تكاليف القطاف حيث سمعنا خلال جولاتنا مؤخراً من مزارعي الزيتون بأن أجرة العامل الذي سيعمل بقطاف الزيتون بحدود ٥٠ ألف ليرة باليوم إضافة لارتفاع تكاليف المحروقات اللازمة لعصر الزيتون عقب ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير ومن المتوقع أن تكون أجور المعاصر مرتفعة، متأملة أن يكون هناك دعم حكومي بالمحروقات للمعاصر بهدف التخفيف من أجور عصر الزيتون على المزارعين.